والعالم بالمبداء عالم بذويه اي معلولاته لان من علم ذاته علم كونه مبداء
لغيره فان من علم ذاته علما تاما علم لوازمه التي هي بلا واسطة ومن جملتها
انه مبداء لغيره وذلك يتضمن العلم به اي بذلك الغير لتوقف العلم بالاضافة
على العلم بالمضافين فيكون عالما بالجميع الرابع انه تع مجرد وكل مجرد يجب
ما مر
ان يعقل ذاته وساير المجردات لانه يصح ان يعقل وحده وكل ما يصح
ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع غيره لان صحة المعقولية من لوازم
ذاته فلا ينفك عنه سواء كان وحده او مع غيره فيكون حقيقته مقارنة
له اذ العقل يستدعي حضور ماهيته اي المعقول في العاقل ولا نعني بالمقارنة
الا ذلك وصحة المقارنة اي مقارنة المجرد لمعقول غيره لا يشترط فيها كونها
اي كون حقيقته المجرد في العقل لانه اي كونها في العقل مقارنتها للفعل
والشي لا يكون شرط نفسه فلو فيه تسلسل اذ صحة المقارنة اذا توقفت
على المقارنة لا يلزم اشتراط الشي بنفسه بل تأخر صحة المقارنة عن وجودها
وهو ظاهر الاستحالة قلت لا بل يلزم توقف الشي على نفسه لان صحة المقارنة
اذا كانت مشروطة بالمقارنة والمقارنة مسبوقة بامكانها ضرورة انها لو
كانت ممتنعة لم يتحقق فيلزم توقف صحة المقارنة على صحة المقارنة
وهو ما قاله المصنف ولو قال لان صحة المقارنة لو توقفت على كون المجرد
في العقل لزم توقف صحة الشي على وجوده المتأخر عنها لكان اولى فيصح
اقتران ماهيته الموجودة في الخارج بالماهيات المعقولة ولا نعني بالتعقل
الا ذلك وكل من يعقل غيره امكنه ان يعقل كونه عاقلا له وذلك يتضمن كونه
عاقلا لذاته وكل ما يصح للمجرد وجب حصوله بالفعل اذ القوة من لواحق
المادة لا سيما في حق الله تع فانه واجب الوجود من جميع جهاته فلا يكون
له جهة بالقوة والوجهان الاخيران معتمد الحكماء وفيهما نظر اما في الاول
فلانا لا نسلم ان ذاته حاضرة له لان حضور الشي للشي يقتضي تغايرهما ولئن
سلم انه عالم بذاته ولكن لا نسلم انه عالم بالمبداء فان كونه مبداء لغيره صفة
اضافية والعلم بالموصوف لا يستلزم العلم بصفته الاضافية وانما

يلزم ذلك لو كان الصفة لازمة له بالمعنى الاخص وهو ممنوع واما
في الثاني فلانا لا نسلم ان كل مجرد يصح ان يعقل فانه يجوز ان يكون بعض
المجردات ممتنع ان يعقل فان ذاته واجب الوجود مجرد و يمتنع
ان يعقل على رايكم ولئن سلم ان كل مجرد يصح ان يعقل ولكن لا نسلم
ان كل ما يصح ان يعقل وحده يصح ان يعقل مع غيره لاحتمال ان يكون بعض
المجردات لا يصح ان يعقل مع غيره ولئن سلم ان بعض المجردات
يصح ان يعقل مع غيره ولكن لا نسلم انه يصح ان يعقل مع ساير المعقولات
ولئن سلم ذلك ولكن لا نسلم ان صحة مقارنته لمعقول اخر غير مشروطة بكونها
في العقل فان مقارنته لمعقول اخر غير مقارنته للعاقل فان الاولى في
مقارنة الحال في محل والثانية مقارنة الحال للمحل فجاز ان يكون صحة الاولى
مشروطة بالثانية ولئن سلم ذلك ولكن لا نسلم ان كل ما يصح للمجرد يجب حصوله
وجه
حصوله بالفعل ولا نسلم ان القوة من لواحق المادة احتج المخالف بوجوه الاول
انه تع لو عقل شيئا عقل ذاته لانه يعقل انه عقله اي ذلك الشي وذلك
يتضمن تعقل ذاته وانه محال اي لان التعقل اما نسبة بين العاقل و
المعقول او حصول حقيقة المعقول في العاقل وكلاهما محال اما الاول فلاستحالة
حصول النسبة بين الشي ونفسه لاستلزام النسبة تغاير المنتسبين واما الثاني
فلاستحالة حصول الشي في نفسه لا يقال لا نسلم ان من علم شيئا علم انه عالم به
والا لزم من العلم بشي واحد العلم بامور غير متناهية لانا نقول المدعى
لزوم امكان علمه به فان من علم شيئا امكنه ان يعلم انه عالم به بالضرورة
والا جاز ان يكون احدنا عالما بالمجسطي والمخروطات لكن لا يمكنه ان يعلم
انه عالم به وان انعطف الى ذلك وبالغ في الاجتهاد وذلك سفسطة بل الجواب
انه ان امتنع منه علمه بنفسه منعنا الملازمة وقلنا الضرورة فيمن يمكنه العلم
بنفسه وان امكن منعنا بطلان التالي وبوقف تصور الانسان نفسه
ان لو صح ذلك لزم ان لا يعقل الانسان نفسه لكن التالي باطل ثم
اجيب عنه بان علمه بنفسه صفة قائمة به متعلقة بذاته تعلقا خاصا فالمعلو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)